

توفير سُبل العيش للاجئين السوريين: الانتقال من الإغاثة الإنسانية إلى المساعدات التنموية دمج اللاجئين في أسواق العمل في الأردن وتركيا

لورين تشارلز والدكتورة ساسكيا فان جنوجتن، أبريل 2017

- بدأت الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين منذ 2011 في الفترة الأخيرة محاولة دمج هؤلاء اللاجئين في سوق العمل بكل منها. ومن بين دول الجوار لسوريا، نجد أن الأردن وتركيا هما الدولتان الرائدتان في هذا الشأن.
- يمثل هذا التطور جزءاً من النقلة النوعية التي تحدث في سياسات الدول المستضيفة تجاه اللاجئين السوريين. فبدلاً من صياغة السياسات من منظور "مؤقت ولغرض الإغاثة الإنسانية" فإن الحكومات يتزايد سعيها في تبني حلول تتوجه بشكل أكبر نحو "الطابع التنموي (شبه) الدائم".
- تختلف الدوافع وراء هذا التغيير في طريقة التفكير باختلاف كل دولة، ولكن العوامل المشتركة فيما بينها ما يلي:
 - الإقرار بأن الأزمة السورية ذات طبيعة طويلة الأمد؛
 - المخاطر المحتملة جراء حدوث توترات اجتماعية في الدول المستضيفة؛
 - عدم إمكانية الاستمرار في توفير الحماية الاجتماعية (التعليم والسكن والرعاية الصحية) لأعداد كبيرة من السوريين مع الحصول على عائدات قليلة للدولة في المقابل؛
 - الاستغلال الذي يتعرض له اللاجئون في سوق العمل؛
 - ضرورة أن يحافظ السوريون على المهارات المكتسبة لديهم حتى يتسنى لهم العودة إلى سوريا وإعمارها فيما بعد؛ و
 - الانخفاض المحتمل في المعونات الدولية وزيادة الضغوط من المجتمع الدولي لإيجاد "حلول في المنطقة نفسها".
- تميل المبادرات التي تم تبنيها لتعزيز فرص اندماج اللاجئين السوريين في سوق العمل واعتمادهم على أنفسهم اقتصادياً في هاتين الدولتين المستضيفتين إلى التركيز على: إيجاد فرص العمل وإخضاعها للنظام القانوني، إتاحة فرص التعليم مع التركيز تحديداً على احتياجات سوق العمل، جذب الاستثمار الأجنبي، وإتاحة إمكانية الحصول على التمويل، وزيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ومحاولات الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- لما كانت الحاجة لفتح الطريق أمام الاستقلال الاقتصادي للاجئين السوريين أصبحت إحدى الأولويات في الوقت الحاضر، فإن الدول المانحة تسير تدريجياً نحو تركيز جهودها في مساعدة الدول المستضيفة على تحويل اللاجئين السوريين من مصدر للأزمات إلى فرصة تنموية. فالمجتمع الدولي لديه إمكانيات كبيرة لدعم الجهود الجديرة بالثناء التي تقوم بها الحكومات في دول المنطقة.
- هناك حاجة مُلحة للتوصل إلى طرق مبتكرة وقابلة للتطوير لتوفير فرص العمل التي تفيد اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم على حد سواء. وينبغي أن يكون تعزيز التفكير المبتكر والقائم على الحلول والذي يربط مباشرة بين جانب العرض (المهارات اللازمة لسوق العمل) وجانب الطلب (توفر فرص العمل) في قلب النهج الذي يضعه صانعو السياسات للتصدي للحوافز القائمة في سبيل دمج اللاجئين في سوق العمل.

- تستطيع منظمات التنمية الدولية التي تقدم التعليم وفرص العيش للاجئين المساعدة في هذه الجهود من خلال تصميم البرامج التي تنفذها بحيث تحقق ما يلي:
 - تشجيع الاعتماد على النفس وإنشاء المشروعات الحرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة;
 - ضمان أن المبادرات قائمة على تقييم احتياجات سوق العمل، ومرتبطة بتقييم احتياجات أصحاب العمل إذا أمكن؛ و
 - الاستفادة من التكنولوجيا والمساقات الهائلة المفتوحة عبر الإنترنت (MOOC) علاوة على مهارات الكمبيوتر والمهارات الرقمية حيثما أمكن.
- يمكن أن تبحث الشركات الدولية إمكانية توفير فرص العمل للاجئين للعمل عن بُعد. بالنسبة لفئات عديدة من قوة العمل، يمكن بحث إمكانية التوصل إلى حل (جزئي) لا يعتمد على الحدود الجغرافية بدرجة كبيرة ويقوم على الفرص الواسعة التي يتيحها المجال التكنولوجي في الوقت الحاضر، والفجوة في المهارات على مستوى العالم، وفرص العمل عن بُعد، والمبادرات الحالية للتعليم من أجل العمل، وسلوك الجهات المانحة.
- تستطيع الجهات الدولية المانحة تصميم المبادرات بهدف إفادة اللاجئين وفي الوقت نفسه مساعدة السكان المحليين مثلما هو الحال في الأردن حيث يُشترط أن تتضمن مبادرات التنمية للاجئين (بما في ذلك التعليم وفرص العمل) انضمام نسبة 50% من الأردنيين لها.
- كما تستطيع الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية مثل الشركات الدولية التي تعمل في الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين على توفير شواغر وظيفية أو فرص تدريب للاجئين.